

الموفي في النحو الكوفي

للسير صدر الدين الكنفرازي الاستاذ بولي الحنفي

علق عليه الأستاذ محمد بهجة البيطار

- ٧ -

ومثله المنصوب عند الفراء خلافاً للكسائي إذا كان محلاً نحو: إن تجي عندي اضربك^(١) . ويجوز تقديم معمول الجزء المجزوم على أداة الشرط نحو: زبداً إن تجي ، اضرب^(٢) . وأما تقديم معمول الشرط عليها فجوزه الشيخ دون الفراء نحو: زبداً إن تجي اضرب^(٣) .

(١) وفيه أيضاً (أي الرضي): « فإن تقدمه المنصوب فالفراء يمنع أيضاً جزم الجواب مطلقاً كما في المرفوع للعلة المذكورة ، والكسائي يفصل في الفاصل ، فان كان ظرفاً للجزء لفواً جزم الجزء ، لأنه كلاً فصل ، نحو: إن تأتني اليوم ، غداً آتاك ، وان تأتني إليك أقصد ، وإن لم يكن ظرفاً لم يجز للعلة المذكورة اهـ .
(٢) أي لأن الأصل في الجزء ان يكون مقدماً على « إن » كقولك: « اضرب إن تضرب » وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار على ما بينا ، وان كان من حقه ان يكون مرفوعاً ، كقوله: يا اقرع بن حابس يا اقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع والتقدير فيه: إنك تصرع إن يصرع أخوك (من الإنصاف) .

(٣) وقال الرضي: وأما تقديم معمول الشرط على أدواته فأجازه الكسائي دون الفراء ، (قال): واعلم أنه اذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً ، لأن للشرط صدر الكلام ، بل هو دال عليه وكالهوض منه ، وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم ينجزم ، ولم يصدر بالفاء لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا ، -

- ١٩٩ -

وتمَّ إن كان الجزاء ماضياً انقلب بالأداة مستقبلاً^(١) امتنع الفاء فيه^(٢) ، وإن كان مضارعاً خلص بها للاستقبال^(٣) ، وإن لم يتأثر بها أصلاً وجبت كلاسمية والانشائية والفعل الجامد ، والماضي مع قد ، والمضارع مع ما أو السين أو سوف^(٤) . وقد يقوم المفاجأة مقام الفاء^(٥) . ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو : « إن امرؤ هلك »^(٦) وقوله :

— إنما ينجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط . فترتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط ، وعند الكوفية قبل الأداة كما مر اه .

(١) لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل ، ولازم الشيء ، واقع في زمانه .
(٢) في الرضي : وإذا كان الجزاء ماضياً بغير « قد » لفظاً أو تقديرًا ، لم يجوز الفاء (نحو ان نصحت لي شكرت لك) .

(٣) أي وقد كان قبل دخول أداة الجزم عليه يحتمل الحال والاستقبال .
(٤) يعني بتأثر الجزاء بالأداة تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً ، وقلبه إليه إن كان ماضياً ، فإن لم يتأثر بها وجب دخول الفاء عليه كالجملية الاسمية الخ فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف وإن لتمحضه للاستقبال بدون أداة الشرط ، وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان ، وفي الطلية لتمحضها للاستقبال ، وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك إذا كان مصدرًا بقدر ظاهرة أو مقدرة ، لأنه إذن متمحض للماضي وذلك لأن « قد » لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضياً كان أو مضارعاً . (انظر الرضي ٢/٢٤٥) . (٥) أي ويجوز قيام

« إذا » الفجائية مقام الفاء ، وفي التنزيل : « وإن تصيهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » . (٦) في الرضي : وكلمة « إن » لأصالتها في الشرطية ، وكونها « أم الباب » جاز أن تدخل اختياراً على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل . فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمرة بفسره ذلك الفعل الظاهر ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء لكنه —

إذا باهلي^١ تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع^(١)
 ثم إن الأفعال المتعدية منه ما يتمدى الى واحد ، كضرب^(٢) ، وإلى
 اثنين وهما متغايران كأعطيت ، ومتوافقان وهو أفعال القلوب^(٣) ، ومنه ما يتمدى
 إلى ثلاثة وهو باب « أعلّم »^(٤) .

— مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أو لا ،
 ونقل عن الاخفش في مثله أنه مبتدأ ، لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء ،
 وعند الكوفيين الخبر أو الضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ (ا هـ ملخصاً) .
 (١) (حنظلية) نسبة لحنظلة ، أشرف قبيلة في تميم ، والبيت للفرزدق ،
 والمذرع (بالذال المعجمة) من أمه أشرف من أبيه ، واشتهرت باهلة بالحسة ،
 وأصل باهلة اسم امرأة من همدان ، كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس
 ابن عيلان (بالمهمله) فنسب ولده اليها (ملخصاً عن الأمير على المعنى) .
 (٢) ونَصَرَ وعرّف وفهّم . (٣) إنما قيل لها ذلك لأن معانيها
 قائمة بالقلب . يعني أن المتمدى إلى اثنين على ضربين : إما أن لا يكون مفعولاه
 في الأصل مبتدأ وخبراً ، كأعطيت زبداً درهماً ، (فهما متغايران) ولا حصر
 لهذا النوع من الأفعال ، وإما أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً كعلمت
 زبداً قائماً (فهما متوافقان) وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال ،
 وكذا قالوا في خبر « كان » أيضاً (أي نصب على الحال كما ترى في الانصاف)
 (٤) (٤٨٩/٢) . (٤) تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية الى
 اثنين وهما من أفعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر ، موضعه الطبيعي
 قبل المفعولين ، والعادة جارية بأن يذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى
 القائم بها كما في المبتدأ والخبر ، فعنى : أعلمتك زبداً منطلقاً حملتك على أن تعلم
 زبداً منطلقاً .

أفعال القلوب . علمت ^(١) ووجدت ^(٢) لليقين ، وحسبت ^(٣) وخت ^(٤)

(١) نحو قوله :

علمتك البازل المعروف فانبعثت اليك بي واجفات الشوق والأمل
والبيت لم ينسب لقائل معين ، وإعرا به ظاهر ، والمعنى : أيقنت بأنك جواد
كريم ، ولهذا أعمت المطي وساقتي النوازع اليك . وتقول : وجفّ البعير
مثل وعد - وجفًا ووجيفًا : إذا سار ، وأوجفه صاحبه ، وفي التنزيل : «فما
أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب» . وقد تعدى فعل (علم) إلى اثنين كاف
الخطاب و «الباذل» وقد تأتي علم بمعنى عرف ، فتعدى لواحد ، وقد تأتي
بمعنى : صار «أعلم» أي مشقوق الشفة العليا ، فلا تعدى أصلاً .

(٢) نحو «تجدوه عند الله هو خيرًا» فإن كانت بمعنى أصاب : تعدت إلى
واحد ، ومصدرها الوجدان ، أو بمعنى حزن : فهي لازمة .

(٣) كقوله :

و كنا حسينا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحيميرا
وهو لزفر بن الحارث الكلابي . جذام وحيمير قبيلتان .
يثرّب الشاعر على قومه حين ظنوا بعمدهم الضعف وهو قوي شديد ، ولكنه
يصف قومه بالشجاعة والثبات لأنهم صمدوا لأعدائهم وقاوموهم ، وقد وصف
محاربي قومه بأنهم أثبت عند اللقاء ، وأصبر على الموت فقال :

سقيناهموا كأسًا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا !
ولو كان لنا يوم فلسطين مثل هذا الإنصاف ، والاعتراف بقوة الخصوم ،
لكننا أعددنا القوة ، وصدقنا اللقاء ، وقهرنا الأعداء ، فحسبنا الله ونعم الوكيل .
(٤) كقوله :

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطيع من الوجد
والمعنى : إن لم تغضض بصرك فادك الهوى إلى ما لا تستطيع تحمله من الحزن -

للظن ورأيت^(١) وزعمت^(٢) لهما .

تنصب جزئي الجملة الاسمية^(٣) ، ومن خواصها عدم الافتصار على أحدهما^(٤) ،

— والآلام و « إن لم تفضض » شرط ، جوابه ما قبله وهو « إخالك » المضارع المرفوع ، على قاعدة الكوفيين في أن الأصل في الجزاء التقدم على الشرط ، وأن يكون مرفوعاً لتقدمه ، فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما تقدم ، وإنما بنجزم على الجوار إذا تأخر عن الشرط (أما عند البصريين « فإخالك » في البيت دليل الجواب ، وهو كالعوض عنه كما سبق ، وقد تعدى فعل « إخال » إلى « الكاف وذاهوى » . (٢١) أي لليقين والظن ، كقوله جل ثناؤه : « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريباً » فمعمولا الأولى (الهاء) في يرونه و (بعيدا) ومعمولا الثانية (الهاء) من نراه و (قريباً) والأولى للظن والثانية لليقين ، أي يظنون البعث ممتمعا ، ونراه واقعا لا محالة . وفي معنى اليقين والظن يأتي الفعل الثاني « زعم » فيتعدي الى اثنين . (ورأى) بمعنى الرأي أي المذهب يتعدى إلى واحد ، نحو رأى أبو حنيفة حيل كذا . وكذا « زعم » إن كان بمعنى كفل أو ضمن تعدي الى واحد . (٣) أي تنصب أفعال القلوب جزئي الجملة الاسمية ، لأن الفعل الداخل على الجملة لا بد أن يعمل في جزئها لتعلق معناه بمضمونها .

(٤) قال في الكافية : ومن خصائصها أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر

بخلاف باب « أعطيت » وفي شرحها : اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب (أعطيت) يجوز بلا قرينة دالة على تعيينها فتحذفها نسبياً منسياً ، تقول : فلان يعطي ويكسو ، إذ استفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولي باب (علمت) وظننت) ، فإنك لا تحذفها معاً نسبياً منسياً ، فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة ، لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفها —

وجواز الغائبا^(١) سواء تقدم او لا نحو :
 كذاك أدبت حتى صار من خلقي إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ^(٢)
 وليس منه : وما إخال لدينا منك تنويل^(٣)

— نحو مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ ، أي يَخْل مسموعه صادقاً ، وقال (اي الكميّ شاعر
 آل البيت عليهم الرضوان) :

بأي كتاب ام بأية سنة ترى حبيهم عاراً علي وتحسب
 (اي وتحسبه عاراً ؟) وهذا ايضاً من خواص هذه الأفعال . وأما حذف
 احدهما دون الآخر فلا شك في قلته ، مع كونها في الأصل مبتدأ وخبراً ،
 وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل ، وسبب القلة ههنا ان المفعولين معاً
 كاسم واحد ، إذ مضمونها معاً هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره ،
 فلو حذف احدهما ، كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة (٢٥٩/٢) .

(١) الفرق بين التعليق والالغاء - مع أنها بمعنى إبطال العمل - أن التعليق
 إبطال العمل لفظاً لا معنى ، والالغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنى .

(٢) البيت لبعض بني فزارة ، « كذاك » أي مثل الأدب المذكور في قوله :

أ كنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسؤأة اللقبُ

والمعنى : أدبت ادباً مثل ذلك الأدب ، حتى صرت اعتقد ان رأس الأخلاق
 وقوام الفضائل هو الأدب ، والشاهد في قوله : وجدت ملاكُ اخ حيث ألني
 العامل المتقدم على رأي الكوفيين . (٣) صدره : « أرجو وآمل ان تدنو
 مودتها » والبيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى الشهيرة التي اولها
 « بان سعاد » . تنويل : إعطاء . و (أن) مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر
 منصوب بتنازعه الفعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً به ، وإعمال اولها أولى
 عند الكوفيين ، وللثاني منها مفعول محذوف يدل عليه هذا المذكور ، وكأنه
 قال : أرجو دنو مودتها ، وآمل دنو مودتها .

بل المبتدأ ذو الفاعل هنا مع فاعله قام مقام مفعولين^(١) .
ومن خواصها التعليق^(٢) قبل اللام^(٣) والاستفهام^(٤) والنفي نحو : « علمت

(١) اي « تنويل » وهو الفاعل بقوله « لدينا » قام معه مقام معمولي « إخال »
وعجيب قول المؤلف رحمه الله : وليس منه : « وما إخال الخ معزواً ذلك إلى
المذهب الكوفي ، مع أن المعروف في كتب النحو أن مذهبيهم في « إخال »
الإفاء مع تقدمها ، وأجيب عنه بوجوه (أحدها) ان يكون من التعليق بلام
الابتداء المقدر ، والأصل لِمَلَاكٍ وَلِلدُنْيَا ، ثم حذفت وبقى التعليق ، ويراجع
الرضي (٢/٢٦٠) وشرح الألفية عند قوله :

وانو ضمير الشأن او لام ابتداء في موهم الفاء ما تقدماً
و « المنار » على « الاوضح » لابن هشام : (٢) وهو ابطال العمل لفظاً
إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر . (٣) ذهب الكوفيون إلى ان اللام
الداخلة على المبتدأ في مثل قولهم (لزبد افضل من عمرو) جواب قسم مقدر ،
والتقدير : والله لزبد الخ فأضمر اليمين ، اكتفاء باللام منها ، ونحو « ولقد علموا
لمن اشتراه ماله من خلاق » اللام في لقد للقسم وفي من للابتداء وهي في
جواب قسم مقدر ، و (من) اسم موصول مبتدأ اول وجملة (اشتراه) صلة ، وعائده
الفاعل المستتر ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر
على زيادة (من) وجملة « من اشتراه » سدّت مسدّ معمولي علم المعلقة
عن العمل في اللفظ بلام الابتداء بعدها . ولام القسم ايضاً في نحو :

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها
وهو لليد بن ربيعة بن مالك (٥٤١ هـ) اللام في (لقد) للتأكيد ،
وفي لتأتين للقسم و (تأتين) جواب قسم مقدر (ومنيتي) فاعله . وجملة القسم
المقدرة وجوابه في محل نصب سدّت مسدّ معمولي (علم) المعلقة بلام القسم .
(٤) نحو « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون » ؟ (إن) نافية ، و (أدري)
فعل مضارع ، والفاعل انا ، والهمزة للاستفهام ، و (أقرب) مبتدأ (ما) —

ما زيد قائم» واتحاد فاعلها ومفعولها الأول مكنيين متصلين نحو : علمتني قائماً^(١) .
وقد يكون علمت ورأيت ووجدت وظنفت ، بمعنى عرفت وابصرت وصادفت
واتهمت فتعدي إلى مفعول واحد^(٢) ومن أفعال القلوب : عدت ووجها ودرى
وجعل بمعنى اعتقد^(٣) ، وهب وتعلم غير متصرفين^(٤) ، وقد يجري القول
بجري (الظن)^(٥) .

— فاعل « سد مسد الخبر ، و (بعيد) معطوف عليه و (توعدون) صلة والمائد
مخذوف (وله اعراب آخر) وعلى كل فالجملة في محل نصب بأدرى ، أي
ما أدري جواب هذا السؤال . (١) عبارة الكافية : ومنها أنه يجوز ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ، مثل علمتني منطلقاً وفي شرحها :
يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائماً . . .
وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة ، بل هو
مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظاً ، لأنها ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به .
(٢) هذا لف ونشر مراتب فعلت بمعنى عرفت وهكذا ، وقد سبق بيان
ذلك في أول الكلام على « أفعال القلوب » . (٣) أي فتنصب معمولين .
أما اذا كانت عدت بمعنى حسب . وجها بمعنى غلب في المحاجة او قصد ، اوردت ،
والأكثر بـ « درى » أن بتعدي الى واحد) وجعل بمعنى أوجد ، فانها تتعدي
الى واحد . (٤) هب فعل أمر بمعنى ظن ، تتعدي لمفعولين ، أما من
الهيئة فتعدي لواحد ، وتعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال ، أما اذا كانت
بمعنى حصّل العلم في المستقبل كتعلم الحساب ، تعدت إلى واحد .
(٥) كما تقول : كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد ؟ فيلحنى
بالظن في نصب المفعولين .

أفعال التحويل^(١) : تنصب جزئي الجملة الاسمية كأفعال القلوب^(٢) ،

نحو : صيّر عمراً عالماً .

ورببته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه^(٣)

و: رمى الحدّثانُ نسوة آل حرب بمقدار سمّدت له سمودا

فردّ شعورهن السود بيضاً وردّ وجوهن البيض سوداً^(٤)
ولا تعلق ولا تلقى^(٥) .

ومما يجوز تعليقه أفعال الحواس الخمس^(٦) ، وأفعال الامتحان^(٧) ، وبقية

الأفعال القلبية نحو : شككت ، ونسيت ونبيئت .

(١) أي التصيير والانتقال من حالة الى أخرى . (٢) يراجع بحث أفعال

القلوب . (٣) هذا البيت لفرعان بن الأعرف من أبيات بقولها في ابنه منازل

ومنها :

أإن أرعشت كفا أيبك وأصبحت بذاك بدا ليث فإنك ضاربه ؟

والشاهد في قوله : تركته أخا القوم حيث نصب بـ (تركت) جزئي الجملة

الاسمية ، وهما (ضمير القائب وأخا القوم) (وانظر الأبيات في ديوان الحماسة

بشرح التبريزي (٤ - ١٨) . (٤) عن هذه الأبيات أبو تمام لعبد الله

ابن الزبير (بفتح الزاي) الأسدي (التبريزي ٣ - ٣٩٤) والشمود : الغفلة

عن الشيء ، وذهب القلب عنه ، وقال أبو العلاء : المراد بالسمود في هذا البيت

تغير الوجه من الحزن ، ومعنى : فردّ شعورهن الخ أي صارت شعورهن بيضا

من الحزن ، ووجوهن سوداً من اللطم . والشاهد في قوله : «ردّ شعورهن

بيضاً وردّ وجوهن سوداً» حيث نصب جزئي الجملة يردّ التي بمعنى صيّر .

(٥) التعليق والإلقاء مما يختصان بأفعال القلوب دون ما عداها من الأفعال .

(٦) نحو : لست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(٧) وهي كل فعل يطلب به العلم نحو : امتحنت ، وبلوت ، وسألت ، واستفهمت .

باب أعلم وأرى : يتعدى الى ثلاثة مفاعيل ، الأول كـمفعول ضربت والثاني والثالث كـمفعولي علمت ، ومنه : نبأ وأخبر ، وحدث وأنبأ وخبر (١) .

أفعال المقاربة : وهي ثلاثة أقسام ، أفعال الدنو : كاد وكرب وأوشك ، وأفعال الرجاء : عسى وحري وإخلوق ، وأفعال الشروع ، وهي أنشأ ووظف وأخذ وجعل وعلق ، غير متصرفة إلا كاد وأوشك حيث ورد بكاد ويوشك وموشك . وروى الكسائي يجعل . ويقع بعدها مضارع وهو فاعله (٢) ، إلا أن يتقدم ما أسند إليه - عليه ، فإذا هو الفاعل ، والمضارع بدل عنه ، نحو عسى أن يخرج زيد ، وعسى زيد أن يخرج (٣) . ويدخل على هذا المضارع

— هذا وإن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلق عن العمل في محل نصب باجماع

الكوفيين والبصريين من النخاة إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله .

(١) يعني أن المتعدي يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى وعلم ، وإلى ثلاثة كأعلم وأرى ، ومنه نبأ الخ وقد ذكرها المؤلف بترتيب بيت الالنية :

وكأرى السابق نبأ أخبرا حدث أنبأ ، كذلك خبرا

ونرى شواهدا ثراً وشعراً في ابن عقيل .

وكتب عند قوله :

وما لمفعولي علمت مطلقاً للثان والثالث أيضاً حقاً

أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أعلم وأرى» ما يثبت للمفعولي «علم ورأى» من كونها مبتدأ وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة اليها ، ومن جواز حذفها أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل . وانظر الشواهد فيه ، وإنما آثرنا الإكفاء بما كتبنا ، وفاء بما وعدنا .

(٢) « فيقوم » في : عسى أن يقوم زيد ، هو فاعل : عسى أي بتوقع ويرجى قيام زيد .

(٣) ففي عسى زيد أن يخرج « زيد » هو الفاعل و « يخرج » بدل منه ،

بدل - اشتغال ، وفي الرضي : وقال الكوفيون إن (ان يفعل) في محل الرفع بدلاً -

(أن) إلا بعد أفعال الشروع ، وهو واجب بعد جرى واخلولق ، كثير بعد عسى وأوشك ، قليل بعد كاد وكره .

فعل التعجب : أفعل به ، أمر لفظاً ومعنى ^(١) ، وفيه كناية خطاب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى الممثل ^(٢) ، والباء للتمدية ، والكناية مفعول ، فيجوز حذفه نحو قوله :

فذلك إن يلق المنية بلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر
أي فأجدر به ^(٣) . وورد من غير المتصرف : أعس به ، وما أعساه ،

— مما قبله بدل اشتغال كقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم » الى قوله « أن تبسروهم » اي لا ينهاكم الله عن أن تبسروهم ، والذي ارى أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يازيدون عسى أن تقوموا : قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل ، مكان الفاعل ، والمعنى ايضاً يساعد ما ذهبوا اليه ، لأن عسى بمعنى يتوقع ، فعنى عسى زيد أن يقوم : اي يتوقع ويرجى قيامه (٢٨١/٢) .

(١) قال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف إن أحسن يزيد أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا حسناً ، وإنما يجمله حسناً كذلك ، بأن يصفه بالحسن ، فانه قيل صفه بالحسن كيف شئت ، فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون فيه .
(٢) وصار معنى أفعل به كمنى ما أفعله ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق

فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار ثنية الخطاب وجمعه وتأنثه .
(٣) وفي التنزيل : « أسمع بهم وأبصر » فلفظ بهم إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً . والبيت لعروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك ! (- نحو ٣٠٥ هـ)
ومعناه : هذا الفقير — الذي وصفه في أبيات سابقة — إن يلق الموت وهو على فقره يلقه صابراً حميداً ، وإن يستغن فما أحقه بالفنى وما أجدره باليسار ، والشاهد في قوله : « فأجدر » أي فأجدر به فحذف التعجب منه وهو مفعول أجدر ، والفاعل مكفي الخطاب ، (أي ضميره المستتر) . م (٤)

• وورد: أحبسن به ، ولا يقاس عليه ^(١) خلافاً لابن كيسان .

الأفعال الناقصة ^(٢) : ما لم يتمّ كلاماً إلا بحال ^(٣) ، (كان) للحكاية
والثبوت دائماً أو منقطعاً ^(٤) ، والانتقال ^(٥) ، وتكون تامة ^(٦) و(صار) الانتقال ،
وتكون تامة ^(٧) ، وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الحال بأوقاتها ^(٨) ،

(١) يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي لا يبني منها
« التعجب » فلا يقاس على ما سمع منه كقولهم « ما أخصره » من اختصر ،
الجماسي المبني للمفعول ، و « ما أحققه » من فعل ، الوصف منه على افعال ؛
و « ما أعساه ، وأعس به » من « عسى » وهو فعل غير متصرف ، كما قال المؤلف .

(٢) إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاماً بل بالمرفوع مع المنصوب
بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » وأخواتها والمفعول الثاني لظننت
نصب على الحال ، فقوله : « إلا بحال » أي إلا بخبر منصوب يعرب « حالاً » .
(٤) قوله : « دائماً أو منقطعاً » فالأول في مثل قوله تعالى : « وكان الله
سميعاً بصيراً » فالاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كونه تعالى سميعاً بصيراً ،
والثاني مثل كان زيد نائماً . (٥) أي التحول من صفة إلى أخرى .

(٦) بمعنى ثبت قال الرضي : وقد تقدم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضاً تامة
في المعنى ، وفاعلها مصدر الخبر (الحال) مضافاً إلى الاسم (أي فمضى : كان
زيد قائماً مثلاً : ثبت قيام زيد) . (٧) هذا معناها إذا كانت تامة ،
ومعناها إذا كانت ناقصة كان بعد أن لم يكن فتفيد ثبوت مضمون (الحال)
بعد أن لم يثبت ، ومعنى يصير يكون بعد أن لم يكن .

(٨) فمعنى أصبح زيد أميراً ، أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ،
ومعنى يصبح قائماً أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو الاستقبال .

وتكون تامّة^(١)، ومثلها ظل وبات، و (ليس) للنفي حالاً^(٢) وما يرح وما فتى وما فتأ، وما أفتأ وما ونسى وما دام وما زال وما انفك، وللدوام مضمون الحال منذ قبله، وما دام لتوقيت ما قبله بمدة اتصاف الفعل بالحال، وكل شيء فعل، جاء بمعنى صار، يتقدم الأحوال على ما (*) في أوله «ما» النافية، لا المصدرية خلافاً للفراء بكل حروف النفي، فلا يجوز عنده قائماً لم يزل زيد^(٣) .
وبليها معمول الأحوال نحو: كان طعامك زيداً كلاً^(٤) . ولا يزداد

(١) كقولك أصبحنا والحمد لله وأمسينا والملك لله، أي وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، ومثلها ما بعدهما . (٢) في الرضي: وجهور النجاة على أنها لنفي الحال، وقال الأندلسي: خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به، هذا قوله . وحكم «ما» حكم «ليس» في كونها عند الإطلاق، لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيدت به .

(*) في الأصل ما ليس في أوله، والظاهر حذف «ليس» والمباراة من قوله: وكل شيء أضح مضطربة، والمراد أن «ما زال» وأخواتها مما في أوله «ما» النافية يجوز تقدم أحوالها (أي أخبارها) عليها .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ما زال» عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين، (وعمم المنع في حروف النفي) وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها (١/٩٩ من إصناف الأندلسي) . (٤) واحتج الكوفيون بنحو قوله:

تفانفد هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوداً

وهو للفردق بهجو به قوم جرير، والمعنى: هؤلاء قوم شبهبون بالقنفاذ -

« كان » في الآخر خلافاً له ^(١) ، ويزاد غير كان نحو : ما أصبح أبرده ^(٢) ،
وقد يأتي الحال جملة مصدرية بالواو ، وهو أكبر دليل على أن نصبه ليس
بالنشبية بالمفعول ، كقول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار
وقول الآخر :

ما كان من بشر إلا وميته محتومة لكن الآجال تختلف
وقول الآخر :

وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر!
وقول الآخر :

فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر يثني دمه المين بالمل ^(٣)

-- يمسون ليلاً وراء البيوت للخيانة والفجور ، مشية الشيخ الضميف (وهي الهدجان)
لتلا يشعر بهم أحد وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبي جرير ،
لأنه عليهم ذلك وعودهم إياه . والشاهد تقديم « إياهم » - وهو معمول الخبر ،
وليس بظرف ولا جار ومجرور ، فان كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز
أبلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو : كان عندك زيد مقبياً ، وكان
فيك زيد راغباً . (١) أي للفراء وفي الرضي : وتعمان - أي كان الزائدة ،
والدالة على الزمن دون الحدث - (والزمن وحده لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً)
في الحشو كثيراً : وفي الأخير على رأي ، نحو قولك ، حضر الخطيب كان .
(٢) وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد ماء التعجب ككان في لفظين
وهما : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها وفي الأشموني : وأجاز بعضهم زيادة
سائر الأبواب إذا لم ينقص المعنى . (٣) في كل بيت من هذه الأبيات
الأربعة جملة اسمية حالية مصدرية بالواو كما لا يخفى .

وكثر حذف « كان » بعد إن الشرطية ، ولو مع الفاعل أو الحال ، ففي مثل :
 « إن خير فخير » وجوه بحسب التقدير ، تقول : إن خيراً فخير ، أي إن كان
 العمل خيراً ، فالجزء خير ، وهو أحسن الوجوه ، وإن خيراً فخيراً ، أي فيجزى
 خيراً ، وإن خير فخير ، أي إن كان في العمل خير فالجزء خير ، وإن خير
 فخيراً ، أي إن كان فيه خير فيجزى خيراً ^(١) . ويحذف وَحْدَهُ بعد أن
 المفتوحة الشرطية ويعوض عنه « ما » نحو :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
 فإن شرطية ، لا مصدرية بقرينة الفاء ^(٢) . وقد يحذف « كان » مع فاعله نحو :

(١) فهذه أربعة وجوه حذف فيها « كان » العامل ، وإصراها مع تقديره ظاهرة .
 (٢) قال في الألفية :

وبعد « أن » تعويض « ما » عنها ارتكب كمثل أما أنت برأ فاقترب
 ذكر في هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ، ويعوض
 عنها « ما » ويبقى اسمها وخبرها نحو : « أما أنت برأ فاقترب » والأصل
 « أن كنت برأ فاقترب » فحذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ،
 فصار « أن أنت برأ » ثم أتى « بما » عوضاً عن « كان » فصار « أن ما أنت
 برأ » [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أما أنت برأ »] ومثله قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
 فإن : مصدرية ، وما زائدة عوضاً عن « كان » وأنت : اسم « كان » المحذوفة ،
 وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ، لكون « ما » عوضاً عنها ،
 ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرد فيقول : « وأما كنت
 منطلقاً انطلقت » (ابن عقيل) .

قالت بنات العم ياسلمى وابن كان فقيراً معدماً قالت وابن^(١)

الحروف . حروف الأضافة^(٢) : « مِـن »^(٣) للابتداء في الزمان
والمكان كقوله تعالى « مِـن أول يوم »^(٤) والتبيين^(٥) والنبه^(٦) والتبديل^(٧) ،

(١) نسبوا هذا البيت لرؤية بن العجاج « سلمى » اسم امرأة « معدماً » هو
الذي لا يجد شيئاً والمعنى ظاهر ، وقوله : وابن : الواو عاطفة على محذوف ،
تقديره : إن كان غنياً واجداً ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به ، قالت : وابن ،
(تريد : إني أتزوجه وإن كان فقيراً معدماً) وزيدت النون في الوقف ، كما زيدت
نون « ضيفن » في الوصل والوقف . ويسمى « التنوين الغالي » والغلو الزيادة ،
وهو زيادة على الوزن . والشاهد في قوله : وابن في آخر البيت ، فقد حذف
الفعل والفاعل بعد أداة إن الشرطية ، وحذف الحال أيضاً .

(٢) إنما سماها الكوفيون حروف الأضافة لأنها تضيف معاني الأفعال الى
الأسماء وتوصلها إليها . (٣) بدأ بين لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك
دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : مِـن عندك . (٤) في المعنى :
« مِـن » تأتي على خمسة عشر وجهاً (وعدّها) (احداها) ابتداء الغاية وهو
الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة اليه ، وتقع لهذا المعنى
في غير الزمان نحو « من المسجد الحرام » « إنه من سليمان » قال الكوفيون
والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفي الزمان أيضاً بدليل « من أول يوم »
وفي الحديث (وهو في الصحيح) « فطرننا من الجمعة الى الجمعة » .

(٥) نحو « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة » أي الذين
آمنوا هم هؤلاء . (٦) نحو : « منهم مَن كلم الله » أي بعضهم .
(٧) نحو : « أرَضِيتُم بالحياة الدنيا مِـن الآخرة » أي بدلها .

وزائدة في الموجب وغيره ^(١) ، و « إلى » للانتهاء ^(٢) ، و « حتى » للانتهاء إلى الآخر بتدريج ^(٣) ، ولا تدخل المكني ^(٤) ، و « في »

(١) ومن الموجب قولهم : « قد كان من مطر » أي قد كان مطر ، لأن « كان » هنا تامة ، و « مطر » فاعل ، ولا يشترط عندم تقدم النفي ولا شبهه عليها ، وفي النفي نحو : ما جاء من أحد . (٢) في المعنى : « إلى » حرف جر ، لها ثمانية معان (أحدها) انتهاء الغاية الزمانية ، نحو : « ثم أمموا الصيام إلى الليل » ، والمسكانية نحو : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » الخ . (٣) نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وفي التنزيل « سلام هي حتى مطلع الفجر » . (٤) أي الضمير وفي ابن عقيل : « وقد شذَّ جرّها للضمير كقوله : فلا والله لا يُلْفَى أناس فتى حتّاك يا ابن أبي زياد .

والبيت من الشواهد التي لم يعيّن قائلها ، ومعناه أن الناس لا يجِدُونَ أو لا يَلْقَوْنَ (كما في الرواية الأخرى لا يَلْقَى بالقاف) فتى يرجّونه لنيل مطالبهم حتى يبلفوك ، فإذا ما بلفوك وجدوا فيك ما يرجّون ، والشاهد في قوله : « حتّاك » حيث دخلت « حتى » الجارة على الضمير ، وفي المعنى : وتستعمل (أي حتى) على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون حرفاً جارياً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور (أحدها) أن تخفوضها شرطين (أحدهما) عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد ، فأما قوله :

أنت حتّاك نقصد كل فنج ترجى منك أنها لا تحيب

فضرورة ، واختلف في علة المنع الخ (١٠٢/١) قلت : وبمثل هذا الشاهد وما قبله تمسك الكوفيين والمبرد في دخول حتى الجارة على المكني (أي الضمير) وجرّه بها ، وهو عند البصريين ضرورة . وقد عرفت الآن ما في قول —

للمحلية^(١) و «على» للاستعلاء^(٢) ، و «عن» للمجاوزه^(٣) ، وقد يكونان اسمين^(٤) ، و «الباء» للإلصاق^(٥) ، وتستعمل للسببية^(٦) والمصاحبة^(٧) ، والتعدية^(٨) والمقابلة^(٩) . و «اللام» للاختصاص^(١٠) ، وللتعميل^(١١) ،

— (المؤلف رحمه الله) ولا تدخل المكني ، وأن هذا مذهب جمهرة علماء البصرة لا الكوفة والله أعلم . (١) (أي للظرفية) إما تحقيقاً نحو زيد في الدار أو تقديرًا نحو : انظر في الكتاب وتفكر في العلم ، وإما مكانية نحو : «في أدنى الأرض» أو زمانية نحو : «في بضع سنين» وقد عدّ لها في أوضح ابن هشام ستة معان (٥٥/٢) . (٢) ويكون حقيقة ومجازاً نحو : «وعليها وعلى الفلك يحملون» ونحو : «فضلنا بعضهم على بعض» وعدّ لها في المعنى تسعة معان (١١٦/١) وفي الأشموني عشرة عند قوله (على للاستعلاء) البيت .

(٣) نحو : سافرت عن البلد ورغبت عن كذا وعدّ لها في المعنى وفي الأشموني عشرة معان ، وتجد شواهدا وشواهد سائر الحروف فيها وفي غيرها من كتب النحو والشواهد ، ولا مجال لإيرادها هنا . (٤) وتكون «على» بمعنى فوق ، و «عن» بمعنى جانب ، وتراجع الشواهد عند قول الألفية :

واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذا عليها «مين» دخل

فقوله «واستعمل اسما» أي الكاف . وتراجع أيضاً في بحث «عن» و «على» من المعنى .

(٥) وهو حقيقي كأمسكتُ بزبد ، ومجازي كمررت به . قيل وهو - أي

الإلصاق - معنى لا يفارقها فلها اقتصر عليه سيديويه . (٦) نحو : «فكلاً

أخذنا بذنبه» . (٧) نحو : «اهبط بسلام منا ويركت» .

(٨) نحو : «ذهب الله بنورهم» أي أذهب . (٩) وهي الداخلة على الأعواض

نحو اشتريته بألف ، وكافأت إحسانه بضعف . (١٠) نحو : المنبر للخطيب ،

وهذا الشعر «حبيب» . (١١) نحو : «أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس» .

وتكون زائدة (١) ، و «الكاف» للتشبيه (٢) ، وتكون اسماً (٣) ، ولا تدخل
المكني إلا نادراً كقوله :
وأمّ أو عال كها أو أقربا (٤)

(١) كقول الرمّاح (— ١٤٠ هـ) بن ميادة (اسم أمه) يمدح عبد الواحد
ابن سليمان بن عبد الملك أمير المدينة :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

يثرب : مدينة الرسول ، أجار : أتقذ وأغاث ، معاهد : مُحَالِفُ مسلم :
مفعول أجار على زيادة اللام وهو الشاهد . والمعنى : إن سلطانتك لقوي عادل
بأسن فيه المسلم وغيره . وفي المفني : وللام الجارة اثنتان وعشرون معنى . ونحن
نجزئ ببيان ما ذكره المصنف . (٢) نحو : زيد كالأسد . (٣) مثل قول
العجاج : « يضحكن عن كالبرد المُتَّهَم » في أبيات من الرجز المشطور .
أنهم البرد والشحم : ذاب . شبه نغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللاطفة .
والشاهد في قوله : « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل
بدليل دخول حرف الجر الذي هو (عن) عليها ، وحرف الجر إنما يدخل على الاسم .
(٤) صدره : خلّتي الذنابات سَمَلاً كَثَباً . والبيت للعجاج (— ٥٩٠ هـ)
يصف حمار وحش وأثنه ، وقد اراد ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن .
« الذنابات » جمع ذنابة وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل كما قال الأندلسي
شارح المفصل ، وقيل هو اسم مكان بعينه ، « كَثَباً » قريباً « أم اوعال »
هي هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات اوعال ، ويقال لكل هضبة فيها
اوعال : أم اوعال ، والأوعال : كِبَاشُ الجبل ، « كها » اي مثل الذنابات
من البعد . والشاهد في قوله : « كها » حيث جرت الكاف المكني المتصل :

وقوله :

ولا ترى بهلاً ولا حائلاً ولا كهنّاً إلا حائلاً^(١)

وكقوله :

وإذا الحرب شمّرت لم تكن كسي^(٢)

وكقول الحسن رضي الله عنه : أنا كك وأنت كي^(٣) .

(١) البيت لرؤبة بن العجاج أيضاً وهو من شواهد الرضي (٣١٩/٢) وغيره ، وفي رواية الرضي : فلا ارى . . . إلا حائلاً ، وفسرها بالناقاة اذا لم تحمل أول سنة وأماً «حائلاً» فهو امم فاعل من : حظل الرجل المرأة اذا منعها من التزوج ، والمراد بالبعل ، والحلائل هنا : الحمار الوحشي والأثن التي تصعبه . المعنى : لا ترى من الأزواج والزوجات من يجبس نفسه على صاحبه ، ولا يتطلع إلى غيره كالحمار الوحشي وأثنه ، إلا من منع أنثاه قهراً على التزوج بغيره . والشاهد في قوله : «كك» و «كي» حيث دخل الكاف في العبارتين على المكني ، وهو نادر ، وأكثر دخولها على الظاهر .

(٢) تمام البيت : «حين تدعو الكفاة فيها تزال» وهذا بيت أنشده الفراء ، وقال : «أنشدني بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب» .

(٣) قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري : «أنا كك وأنت كي» . واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه . وحكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له من تعدون الصلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأننا ، لكنه لما اضطر (يريد العجاج) أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو «مثل» فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل (أي كأننا) كما يجزه «مثل» .

ومذ ومنذ للابتداء في الماضي (١) . كثر ورودها اسمين صرفوعاً ما بعدهما باضمار كان (٢) ، والمحلية في الحال (٣) ، والجر هنا أحسن (٤) ولا تدخلان المكني (٥) . وحاشا للتنزيه (٦) ، وعدا وخلا للاستثناء مطلقا (٧) ،

- (١) في الرضي ، قال بعض الكوفيين : أصل « منذ » من إذ ، فر كبا ، وضم الدال للساكنين ، فالمرنوع فاعل فعل مقدر ، فتقدير (مارأيته) منذ يوم الجمعة : من إذ مضى يوم الجمعة ، أي من وقت مضى يوم الجمعة .
- (٢) وفي المعنى : وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل مذ كان يومان ؛ واختاره السهيلي وابن مالك .
- (٣) أي والظرفية في الحاضر نحو مارأيته مذ يومنا أي في يومنا .
- (٤) قال ابن هشام في أوضحه : وبهني من وإلى معا إن كان معدوداً نحو : مذ يومين ، أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . وفي « الإيصال » : ذهب الكوفيون إلى أن « مذ ومنذ » إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، وذهب البصريون إلى أنها يكونان اسمين مبتدئين ، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارّين ، فيكون ما بعدهما مجروراً بها (قلت) وتجد التفصيل والتعليل فيه (ص ٢٣٣ - ٢٣٩) .
- (٥) في (الألفية) : « بالظاهر اخصص منذ مذ البيت ، أي خصص بالاسم الظاهر دون المكني » . (٦) في الرضي وإذا استعمل « حاشا » في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى . (٧) أي : مما يزين أو يشين ، وليستنا كحاشا المشورة بالتنزيه دائماً ، وأنه لا يستثنى بها إلا عند إرادة تنزيه المستثنى عما يشين .

ويكونان فعلين (١) . وواو القسم تخصّ بالظاهر (٢) ، وتاؤه بالله (٣) والرحمن ، ورب العالمين ، ورب الكعبة (٤) . وروي تحياتك . وهو غريب (٥) .
ويجب حذف فعلها (٦) ، ولا يكونان للطلب ، وتاؤه أعم ، وجوابه في طلب وفي غيره إيجاب باللام ، (٧) أو به وإت في الاسمية ،

(١) ومن الألفية :

وحيث جرّاً فهما حرفان كما هما إن نصباً فعلاّن
أي إن جررت بـ « خلا ، وعدا » فهما حرفا جرّ ، وإن نصبت بهما فهما فعلاّن ، وهذا مما لا خلاف فيه (ابن عقيل) . (٢) في المفي : ولا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو : « والقرآن الحكيم » .
(٣) أي تخصّ بالله ، والرحمن الخ .

(٤) قال الزمخشري في « تالله لا كيدن أصنامكم » الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ، أي إن المقسم عليه بها لا بدّ وأن يكون غريباً . وفي المفي : وتختص بالتعجب وبإمام الله تعالى ، وربما قالوا : تربي ، وترب الكعبة ، وتالرحمن .

(٥) وغريب في الدين أيضاً لما روي عن النبي (ﷺ) « من كان حالماً فلا يحلف إلا بالله » أخرجه النسائي من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) وفي الباب أحاديث كثيرة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى .

(٦) أي واو القسم والتاء .

(٧) الباء أصل أحرف القسم ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها ، نحو : أنسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو : بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : بالله هل قام زيد : أي أسألك بالله مستحلفاً . (من المفي) فالباء أعم من الواو والتاء في الجميع ، وربما قيل في تسمّ الطلب أيضاً : بالله لتفعلن ، فيكون خبراً بمعنى الأصر .

أو بانٌ وحدها^(١) ، وباللام والنون أو باحدهما في المضارع^(٢) ، ومع قد في الماضي^(٣) ، أو نفي بما أو لا أو إن^(٤) . وقد يحذف «لا» من الفعلية^(٥) .
ويحذف حروف القسم نحو : الكمية لأفعلن^(٦) ، وحذف حرف الجر من أن وان قياسي نحو : والله ان زيدا قائم ، وهي إذا منصوب عند الكسائي

(١) في الرضي : اعلم أن جواب القسم إما اسمية أو فعلية ، والاسمية إما مثبتة أو منفية ، فالمثبتة تصدر بان مشددة أو مخففة ، أو باللام ، وإنما أوجب القسم بها لأنها مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم . ومنه الكوفيين أن اللام في مثل زيد قائم جواب القسم أيضاً ، والقسم قبله مقدر ، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم (لام الابتداء) قالوا لأنك تقول : لطعامك زيد آكل ، فقد دخلت على غير المبتدأ ، اهـ ملخصاً (٤/٣١٤) .

(٢) نحو : لانصرن ، ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة ، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة ، ويحكي عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون . هذا كله إن كان المضارع استقبالياً ، فان كان حالاً فالجمهور جوازاً وقوعه جواباً للقسم خلافاً للبرد ، وذلك لأنه متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيد بالقسم كما مر في المضارع ، والأولى الجواز إذ ربّ موجود غير مشاهد يصح إنكاره ، أنشد الفراء :

لئن تك قد ضاعت علي بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

وتقول : والله ليصلي زيد ، فيجب الاكتفاء باللام ، ولا يأتي بالنون لأنها علامة الاستقبال كما مر في المضارع (اهـ ملخصاً من الرضي) .

(٣) نحو : «لطعامك زيد قد أكل» .

(٤) نحو : لزيد ما هو قائم ، والله لازيد في الدار ولا عمرو ، وإن في الدار أحد .

(٥) نحو : «تالله تفتأ تذكر يوسف» . (٦) هذه غفلة عن أنه لا يجوز

الحلف بمخلوق وقد تقدم ، وفي «المغني» ويقال في القسم : الله لأفعلن .

واخليل ، مجرور عند الفراء وسيدويه (١) .

نحر بهجة البيطار

(يتبع)

(١) وقال المغني في حذف الجار أيضاً : بكثرت ويترد مع أن وأن نحو : « يمتنون عليك أن أسلموا » أي بأن ، وذكر له شواهد كثيرة من الكتاب العزيز (١٥٦/٢) وفي الأشموني : (تنبيهان) الأول : إنما اطرده حذف حرف الجر مع أن وأن لظولها بالصلة . الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ، فذهب اخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكا بقوله :

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه
يجر « دين » (والبيت لهام بن غالب (الفرزدق) من قصيدة له ، والشاهد في قوله : « ولا دين » حيث عطف المجرور وهو « دين » على المصدر المنسبك من أن المصدرية مع ما بعدها) . (ثم قال الأشموني) : وذهب سيدويه والفراء إلى أنها في موضع نصب ، وهو الأقيس (٢٧٢/٢) وقال في الانصاف : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم باضمار حرف الخفض من غير عوض ، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون آله لتفعلن فيقول الجيب : الله لأفعلن ، بألف واحدة مقصورة في الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً (٢٣٩/٢) .

استدراك : سبق لي في بحث المجرورات أن قلت (ص ٤٨) ان المؤلف (رحمه الله) لم يذكر حروف الجر ومعانيها ، ولا ما يختص منها بالظاهر ، وما يجزئ الظاهر والمضمر ، ولا ما يجزئ ملفوظاً ومحذوفاً . والآن تبين لي أن هذا مني وهم ، سببه أنني لم اسبر الرسالة كلها جملة واحدة ، وإنما قرأتها وعلقت عليها في فترات متقطعة ، ولما تم لي درسها وجدت في أواخرها بحث الحروف (حروف الإضافة) وهو هذا ، وفيه بعض ما أشرت إليه كما يظهر من الشرح ، فاقتضى التنبيه .